

Distr.: General  
5 December 2013  
Arabic  
Original: English

# الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف\*

منغوليا

[٢ تموز/يوليه ٢٠١٣]

\* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

(A) GE.13-49427 060214 070414



الرجاء إعادة الاستعمال



\* 1 3 4 9 4 2 7 \*

## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	١١-١	.....	أولاً - معلومات أساسية عامة.....
٣	٤-١	.....	ألف - الموقع الجغرافي والظروف المناخية.....
٣	٦-٥	.....	باء - التاريخ والثقافة.....
٤	٨-٧	.....	جيم - السكان.....
٤	١١-٩	.....	دال - الحالة الاقتصادية.....
٥	٢٤-١٢	.....	ثانياً - الدستور والبنية السياسية والقانونية.....
٧	٣٢-٢٥	.....	ثالثاً - حماية حقوق الإنسان ودعمها.....
٧	٢٥	.....	ألف - الاعتراف بالمعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان.....
٩	٣٢-٢٦	.....	باء - حماية حقوق الإنسان كما تجسدها القوانين الوطنية.....

## أولاً- معلومات أساسية عامة

### ألف- الموقع الجغرافي والظروف المناخية

- ١- منغوليا بلد غير ساحلي يقع في آسيا الوسطى بين روسيا والصين، وتبلغ مساحته ١ ٥٦٢ ٠٠٠ كيلومتر مربع. والإقليم أكبر من بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا وإيطاليا مجتمعةً ويحتل من حيث الحجم الرتبة السابعة في آسيا والثامنة عشرة في العالم.
- ٢- ومناخ البلد شديد وقاس يتسم بفوارق كبيرة في درجات الحرارة بين النهار والليل وبين الفصل الحار والفصل البارد، حيث تتراوح بين ٤٥ درجة مئوية تحت الصفر في فصل الشتاء و٤٠ درجة مئوية فوق الصفر في فصل الصيف. وكمية الأمطار منخفضة، حيث يبلغ متوسطها ٢٥٠ إلى ٤٠٠ ملمتر في الجزء الشمالي من البلد و١٠٠ إلى ١٥٠ ملمتر في الجزء الجنوبي.
- ٣- وتحتل الصحراء والسهوب معظم الأراضي وتشكل الغابات أقل من ١٠ في المائة منها. ولا تكفي الموارد المائية من الأنهار بالمقارنة مع مساحة البلد الإجمالية، والتربة رقيقة ومتوسطة الخصوبة ومعرضة للتعرية والتلوث. غير أن جل الأراضي عذراء إذ لا تُستخدم إلا لرعي الماشية.
- ٤- وثمة موارد وفيرة من المعادن والمواد الخام كالذهب والنحاس واليورانيوم والفحم، وللكميات المترسبة منها قيمة دولية.

### باء- التاريخ والثقافة

- ٥- بدأ الاستيطان البشري لأراضي منغوليا الحالية منذ ما يقارب مليون سنة. وفي عام ٢٠١١، احتُفل بالذكرى السنوية ٢٢٠٠ لدولة إمبراطورية هونو الأولى التي أنشئت على أراضي منغوليا الحالية. واحتُفل في عام ٢٠٠٦ بالذكرى السنوية الـ ٨٠٠ للإمبراطورية المنغولية العظمى التي أنشأها جنكيز خان وورثته في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. وفي نهاية القرن السابع عشر، خضعت منغوليا إلى جانب الصين لحكم المانشو مدة ٢٠٠ عام. وقد أعلنت منغوليا جمهورية مستقلة إبان حكم بوغد خان كنتيجة لحركة تحرير وطنية. ورغم حدوث ثورة ديمقراطية وطنية في عام ١٩٢١، فقد أصبحت منغوليا منذ أربعينيات القرن الماضي تابعة للاتحاد السوفياتي وانتمت إلى المعسكر الاشتراكي قرابة ٤٠ سنة، وهو ما جلب التقدم والانتكاس كذلك. وتشمل الإنجازات الرئيسية في تلك الفترة تحسن الصحة العامة والتعليم العام والثقافة والانضمام إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٦١. وباتت ثورة ديمقراطية في عام ١٩٩٠، أصبحت منغوليا دولة ديمقراطية حديثة.

٦- إن المغول شعب ذو ثقافة عتيقة. وتنتمي المنغولية إلى أسرة ألتاي اللغوية وهي لغة متطورة جداً غنية بالمفردات. ويستعمل المنغوليون الحروف المنغولية القديمة التي يمتد تاريخها ألف عام إلى جانب الأبجدية السيريلية. والمصارعة المنغولية وسباق الخيل والرماية والأغاني الطويلة والغناء بالخنجرة والرقص من المساهمات القيمة للمغول في التراث الثقافي العالمي.

## جيم - السكان

٧- يبلغ عدد سكان منغوليا ٢,٧ مليون نسمة وتعدّ بلدًا قليل السكان وذا كثافة سكانية منخفضة. وباستثناء عدد ضئيل من ذوي الأصول الكازاخية أو التركية، فإن التركيبة السكانية تتسم عموماً بالتجانس، حيث تشكل من المغول. وفي النصف الثاني من القرن الماضي، نما سكان البلد بنسبة ٦٦,١ في المائة. وفي العقد الأول من القرن الحالي، انخفض النمو السكاني إلى ١٣,٧ في المائة، ولكن البيانات المقارنة لمنظمة الصحة العالمية لعام ٢٠١٠ أظهرت أن معدل الولادات بلغ ٢٣٨ لكل ١٠٠٠ نسمة (والمتوسط العالمي ٢٠٣) وبلغ معدل الوفيات ٥٦ (والمتوسط العالمي ٨٦) والنمو الصافي ١٨٢ (والمتوسط العالمي ١١٨)، وهذه مؤشرات جيدة.

٨- ويشكل الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة ٦٦,٧ في المائة من مجموع السكان ومن تتجاوز أعمارهم ٦٠ سنة ٣٣,٣ في المائة. ويُتوقع أن تتباطأ عملية شيخوخة السكان خلال ١٥ إلى ٢٠ سنة المقبلة، وهو ما يهون عبء الزيادة السكانية ويفسح المجال لزيادة "النمو الديمغرافي" فترة طويلة جداً. ومنذ عام ٢٠٠٩، بلغ متوسط العمر المتوقع ٦٨ سنة، ٦٤ سنة للرجال و٧٢ سنة للنساء. وفي عام ٢٠١٠، سجل الدليل القياسي للتنمية البشرية ٠,٦٢٢.

## دال - الحالة الاقتصادية

٩- مضت ٢٠ سنة تقريباً منذ انتقال منغوليا من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق. وقد اتسمت السنوات الثلاث الأولى بالانهيار. وفي السنوات الأربع التالية، توقف التدهور وسُجِّل نمو طفيف. ومنذ عام ٢٠٠٠، تسارع النمو وبلغ ١٠,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧. غير أنه انخفض في عام ٢٠٠٩ بنسبة ١,٣ في المائة، وبلغ ٦,١ في المائة في عام ٢٠١٠. ويرى الخبراء أن الاقتصاد المنغولي سينمو بضعفين في السنوات الثلاث إلى الأربع المقبلة كنتيجة للتنمية المكثفة لقطاع التعدين وسيواصل النمو القوي في السنوات العشر المقبلة.

١٠- ورغم أن منغوليا تحتل الرتبة الثانية في مجال النمو الاقتصادي ضمن ١٥ بلدًا ماثلاً لها، فإنها لا تحتل سوى الرتبة الرابعة عشرة من حيث نمو سوق العمل، أي الرتبة الثانية من الأخير، وهو ما يدل على أنه ينبغي ترجمة فوائد النمو إلى سوق عمل عالية الدخل لتعميم

الفوائد على جميع الفئات السكانية، وهذه مسألة ملحة في مجتمعنا في الوقت الراهن. وفي السنوات الماضية، لم ينخفض مستوى الفقر إلى ما دون ٣٦ في المائة، وظل معدل البطالة الحقيقي فوق ١٠ في المائة، وزاد عمق الفقر من ٨,٨ في عام ٢٠٠٦ إلى ١١,٣ في عام ٢٠٠٧.

١١- إن الإدارة السليمة والمتبصرة لعملية تنمية قطاع التعدين مع مراعاة المصالح الوطنية وتنمية وتنوع القطاعات الكثيفة العمالة من قبيل الهياكل الأساسية والصناعة التحويلية والغذائية وقطاع الخدمات ستساعد في تجنب لعنة الموارد وبالتالي في توفير أساس للتنمية المستدامة على المدى الطويل. وإحدى خصائص التنمية الاقتصادية لبلدنا هي أن معظم المنتجات والخدمات أو أكثر من ٧٠ في المائة منها يوفره القطاع الخاص. وقد أثرت تنمية القطاع الخاص والخصخصة على الحياة الاجتماعية بطريقتين. فقد لاحظ الباحثون أنه، وإن أدت عملية الخصخصة المدارة بشكل سيئ لمصانع تابعة للدولة إلى ارتفاع معدلي البطالة والفقر، شكلت فإن المشاريع والخدمات الخاصة الحديثة النشأة شكلت عاملاً لزيادة الطلب على القوة العاملة وأثرت بالتالي إيجابياً في معدل البطالة.

## ثانياً- الدستور والبنية السياسية والقانونية

١٢- نص الدستور الجديد المعتمد في عام ١٩٩٢ على أن منغوليا جمهورية برلمانية. وتتوزع سلطة الدولة في منغوليا حسب القطاعات حيث إن مجلس الخورال الكبير هو أعلى مؤسسة لسن القوانين والحكومة هي أعلى هيئة تنفيذية والمحكمة العليا هي أعلى سلطة قضائية. ويضم مجلس الخورال الكبير غرفة واحدة ويتألف من ٧٦ عضواً ينتخبهم المواطنون الذين يحق لهم التصويت بالاقتراع العام الحر والمباشر. وهو أعلى هيئات الدولة ويمتلك حصرياً صلاحية سن القوانين.

١٣- وتضم الحكومة رئيس الوزراء وأعضاءها من الوزراء. ولدى الوزارات العامة والمتخصصة صلاحية وضع السياسات وتنفيذ تدابير شاملة مع وكالات التنسيق والتنفيذ الخاصة التابعة للحكومة.

١٤- والسلطة القضائية مناطة بالمحاكم على جميع المستويات ومكتب المدعي العام والمحكمة العليا.

١٥- والرئيس هو رئيس الدولة، ويُنتخب بالاقتراع العام ويمارس سلطة اقتراح القوانين أو نقضها وتعيين وعزل القضاة واقتراح المرشح لتولي منصب رئيس الوزراء على مجلس الخورال الأعظم.

١٦- وينقسم إقليم منغوليا إدارياً إلى إيماعات (أقاليم) ومدينة عاصمة؛ وتنقسم الإيماعات (الأقاليم) إلى سومات (مقاطعات) والسومات إلى باغات (مدن)؛ وتنقسم مدينة العاصمة إلى دوائر والدوائر إلى أحياء. وهيئات الحكم الذاتي في الوحدات المذكورة أعلاه هي مجالس الخورال المشكّلة من ممثلي المواطنين والاجتماعات العامة لمواطني الأقاليم وحكامها على جميع الصعد.

- ١٧- وتمثل المنظمات غير الحكومية المجتمع المدني في منغوليا. وتُنشأ وتعمل وفقاً لقانون المنظمات غير الحكومية لعام ١٩٩٧. وفي الوقت الراهن، يوجد ٣٢٩ ٨ منظمة غير حكومية مسجلة تعمل في ميادين مختلفة.
- ١٨- وتنظم العلاقات بين الأديان والكنائس والمعابد أحكام القانون ومبادئ عدم تدخّل الدولة في الشؤون الدينية والكنيسة في شؤون الدولة التي تضمن حرية العبادة وتحدد شروط إنشاء الحركات الدينية المختلفة.
- ١٩- وفي الوقت الراهن، تضم السجلات منظمات دينية بوذية ومسيحية وإسلامية وبهائية وشامانية ومونية مختلفة، أكثر من ٥٠ في المائة منها بوذية ونحو ٤٠ في المائة مسيحية.
- ٢٠- وتمارس منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنقابات أنشطتها على أساس قوانين خاصة. والأحزاب الفاشية والشيوعية محظورة.
- ٢١- ويوجد في منغوليا حالياً ٢٧ حزباً مسجلاً. ولدى الحزب الديمقراطي المنغولي والحزب الشعبي المنغولي وحزب الإرادة المدنية والحزب الأخضر مقاعد في البرلمان. وفي انتخابات عام ٢٠٠٨، فاز الحزب الشعبي المنغولي بنسبة ٥٩,٢ في المائة والحزب الديمقراطي بنسبة ٣٨,٩ في المائة من المقاعد في البرلمان. ولا يوجد ضمن ٧٦ عضواً في البرلمان سوى ٣ نساء.
- ٢٢- وأدرج موضوع السلطة القضائية في فصل خاص في دستور منغوليا، وتنظم المواد ٤٧ إلى ٥٦ العلاقات بين هيئات السلطة القضائية الأساسية من قبيل المحاكم ومكتب المدعي العام وواجباتها الأساسية ومبادئ عملها. وتُعالج هذه المسائل بتفصيل في القانون المتعلق بالمحاكم والقانون المتعلق بمكتب المدعي العام. وتنص المادة ١٦ من الدستور على أن كل مواطن له "الحق في اللجوء إلى القضاء لحماية حقوقه إن رأى أن حقوقه أو حرياته قد انتهكت؛ وفي الدفاع عن نفسه؛ وفي الحصول على المساعدة القضائية؛ وفي إخضاع الأدلة للفحص؛ وفي محاكمة عادلة. ويُفترض أي متهم بريئاً إلى أن تثبت إدانته من قبل محكمة وفقاً للإجراءات القانونية المرعية"، وهذا مبدأ تتبّعه سلطة البلد القضائية.
- ٢٣- وتنص المادة ٤٠-١-٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه، إذا تعذر على شخص ممارسة حقه في الدفاع عن نفسه بسبب إعاقة في النطق أو السمع أو البصر أو مرض عقلي، وجب أن يحضر إجراءات المحكمة محامٍ ومترجم للغة الإشارة، ويُتبع هذا الإجراء في جميع مراحل تسجيل القضية والتحقيق والملاحقة والمحاكمة. غير أنه يوجد نقص في البيانات المتعلقة بنسبة القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة من أصل العدد الإجمالي للقضايا المعروضة على المحاكم.
- ٢٤- وفي السنوات القليلة الماضية، يتجه معدل الجريمة إلى الارتفاع، وهو ما يقلق المجتمع، ولكن ينبغي الإشارة إلى أن أسلوب كشف الحالات الإجرامية قد تحسّن.

## ثالثاً - حماية حقوق الإنسان ودعمها

## ألف - الاعتراف بالمعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان

٢٥- ترد في الجدولين التاليين معلومات بشأن الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان التي انضمت إليها منغوليا.

الجدول ١

## الاتفاقيات والبروتوكولات الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صدقت عليها منغوليا

تاريخ الانضمام/التصديق	أسماء الاتفاقيات
١٩٦٤	اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٠)
١٩٦٩	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥)
١٩٧٤	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)
١٩٧٤	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)
١٩٨١	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)
١٩٩٠	اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)
١٩٩١	البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٧٦)
١٩٩١	اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج (١٩٦٢)
١٩٩٨	اتفاقية حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي (١٩٩٣)
٢٠٠٠	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٤)
٢٠٠٣	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (٢٠٠٠)
٢٠٠٤	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (٢٠٠٠)
٢٠٠٩	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦)
٢٠٠٩	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦)
٢٠١٠	البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢٠٠٨)

## الجدول ٢

## اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صدقت عليها منغوليا

تاريخ الانضمام/التصديق	أسماء الاتفاقيات
١٩٦٩	اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (٩٨)
١٩٦٩	اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم (٨٧)
١٩٦٩	اتفاقية المساواة في الأجور (١٠٠)
١٩٦٩	اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة) (١١١)
١٩٧٤	اتفاقية ممثلي العمال (١٣٥)
١٩٩٨	اتفاقية المشاورات الثلاثية (١٤٤)
٢٠٠٥	اتفاقية سياسة العمالة (١٢٢)
٢٠٠٥	اتفاقية العمل الجبري (٢٩)
٢٠٠٥	اتفاقية إلغاء العمل الجبري (١٠٥)
٢٠٠٠	اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال (١٨٢)
١٩٩٨	اتفاقية السلامة والصحة المهنتين (١٥٥)
٢٠٠٢	اتفاقية التأهيل المهني والعمالة (المعوقون) (١٥٩)
١٩٨١	اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام (١٣٨)
١٩٨١	اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام تحت سطح الأرض في المناجم (١٢٣)
١٩٦٩	اتفاقية حماية الأمومة (مراجعة) (١٠٣)

## باء- حماية حقوق الإنسان كما تجسدها القوانين الوطنية

٢٦- يضم دستور منغوليا فصلاً مستقلاً بشأن حقوق المواطنين المنغوليين وحريرتهم، وتشمل الحق في الحياة (١٦) والحق في حرية اختيار العمل وفي ظروف العمل المواتية والأجر والراحة (٤-١٦) والحق في المساعدة المادية والمالية في حالة الشيخوخة والإعاقة والولادة ورعاية الطفل وغيرها من الحالات التي ينص عليها القانون (١٦-٥) والحق في حماية الصحة والرعاية الطبية (١٦-٦) والحق في التعليم مع توفير التعليم العام الأساسي بالمجان (١٦-٧).

٢٧- ولإعمال الحقوق الواردة أعلاه والمكرسة في الدستور، ترد في القوانين والأنظمة الخاصة بكل مجال إجراءات قانونية مفصلة للتنسيق. وسيشار إلى هذه القوانين بالتفصيل في الأجزاء المتعلقة بتنفيذ المواد ذات الصلة من العهد.

٢٨- وإحدى الوسائل المهمة لحماية حقوق الإنسان هي مساءلة منتهكي أحكام القانون. وتشمل جميع القوانين المذكورة سابقاً تعويضات للضحايا وعقوبات لمنتهكي القانون.



## ١- دعم حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

٢٩- تدرك حكومة منغوليا أن الحماية القانونية لحقوق الإنسان وحرياته تتوقف بقدر كبير على قدرة المواطنين على إدراك حقوقهم والدعم المقدم من الدولة والمجتمع المحلي في هذا الجانب. وقد اتخذت الحكومة تدابير مهمة من قبيل تفويض مهمة وضع السياسات والاستراتيجيات إلى وكالات سن القوانين وتنفيذها ووضع برامج وقوانين محددة وتخصيص الميزانيات والموارد اللازمة وتنظيم دورات تدريبية والترويج في وسائل الإعلام والتعاون مع المنظمات العامة وغير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان العامة والخاصة لما فيه مصلحة الفئات الاجتماعية المختلفة.

٣٠- وتعمل مكاتب من قبيل مكتب المفوض الوطني لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية لشؤون الطفل - وهي وكالة تنفيذية حكومية - ضمن إطار هيكل المنظمات التابعة للسلطة التنفيذية. ومن بين الهيئات التي تعمل من أجل حماية حقوق المواطنين ومصالحهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الوطني للمساواة بين الجنسين والمجلس الوطني لشؤون الطفل واللجنة الوطنية الثلاثية الأطراف للعمالة والتوافق الاجتماعي والمجلس الوطني للعمالة والمجلس الوطني للتعليم المهني والتدريب الذي يرأسه رئيس الوزراء وغيره من كبار الموظفين على مستوى الوزراء. وثمة وكالات مكلفة بتنفيذ مقتضيات حقوق الإنسان في وزارات من قبيل وزارة التعليم والعلوم والثقافة ووزارة الرعاية الاجتماعية والعمل ووزارة الصحة.

٣١- ولزيادة الوعي بحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الفئات الضعيفة والخاصة، ولحماية وتعزيز حقوقها، تجري أنشطة من قبيل توزيع كتيبات ومواد مطبوعة وتنظيم دورات تدريبية للموظفين المدنيين والإداريين.

٣٢- وتولي حكومة منغوليا عناية خاصة لأهمية التعاون بين الدولة والمجتمعات المحلية والمنظمات الخاصة ووسائل الإعلام وللعلاقات الوثيقة مع هذه الهيئات ومساعدتها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته، وبخاصة فيما يتعلق بمصالح الفئات الضعيفة من السكان. ويرد وصف التدابير الخاصة التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال في الجزء المتعلق بأحكام محددة من العهد في التقرير.